

## الصحة النيابية تدعو لتشكيل هيئة عليا لمكافحة المخدرات

حدد نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة البرلمانية فارس البريفكاني، الأربعاء، أربعة أسباب ساعدت في انتشار ظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها، داعياً إلى تشكيل هيئة عليا لمكافحة المخدرات ومنع الاتجار بها وتداولها.

وقال البريفكاني إن "أفة المخدرات أخطر من السرطان والأمراض الخبيثة الأخرى، كونها تؤدي إلى تبعات سلبية وخطيرة على المجتمع وتؤدي إلى انحلاله خاصة ما يتعلق منها بشريحة الشباب"، مبيّناً أن "المخدرات بأنواعها المختلفة ينبغي عدم التهاون مع المتعاملين بها"، وأضاف، أن "الوضع العراقي والأزمات التي عاشها الشعب وانفتاح الحدود والبطالة، ساعدت بشكل كبير في انتشار ظاهرة تعاطي والمتاجرة بالمخدرات، ومواجهتها مسؤولية جماعية بين قوى الأمن الداخلي والجهات الثقافية والدينية ووزارة الصحة ووزارة العمل"، لافتاً إلى "أهمية تشكيل هيئة عليا لمكافحة المخدرات ومنع الاتجار والتداول لها".

## المالكي: يجب إبعاد العراق عن أي صراع وضرورة احترام سيادته

شدد رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، على ضرورة إبعاد العراق عن أي صراع، لافتاً إلى أهمية احترام سيادة العراق.

وقال مكتب المالكي في بيان إن "رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي استقبل بمكتبه اليوم مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى السفير ديفيد ساترفيلد"، مبيّناً أنه "تم استعراض علاقات الشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة وأليات تعزيز التعاون المشترك، كما تطرق إلى القضايا والتحديات في المنطقة، ومساعي التوصل على حلول سياسية لها، إضافة إلى جهود الحرب على الإرهاب"، وأكد المالكي خلال البيان، "على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين"، مبيّناً أن "العراق يبنّي إقامة علاقات ثنائية مع دول العالم، تعمل على رعاية المصالح المشتركة في المجالات المختلفة، ومواجهة التحديات المشتركة". وشدد رئيس ائتلاف دولة القانون على "أهمية إبعاد العراق عن أي صراع إقليمي أو دولي وضرورة احترام سيادته، واعتماد الحوار منهجاً لحل جميع الأزمات والصراعات"، لافتاً إلى ضرورة "أن لا يكون العراق منطلقاً للاعتداء على الآخرين".

## نائب: تحديات كبيرة أمام عبد المهدي لحسم ملف الوكالات قبل نهاية حزيران

أكد النائب عن كتلة المحور الوطني يحيى المحمدي، أن التحديات "كبيرة وليست سهلة" أمام رئيس الوزراء عادل عبد المهدي لحسم ملف الوكالات قبل انقضاء المدة المحددة في نهاية شهر حزيران من العام الحالي.

وقال المحمدي إن "ملف الوكالات يعتبر من الملفات المهمة والتي نعتقد أن هناك ضرورة لحسمه خلال هذا الدورة وبأسرع وقت، خاصة بعد إلزام رئيس الوزراء لنفسه ضمن برنامج الحكومة على حسم هذا الملف بشكل نهائي"، مبيّناً أن "الحكومة ملزمة قبل نهاية شهر حزيران المقبل بإنهاء الوكالات بعد تضمينها في الموازنة الاتحادية للسنة المالية الحالية". وأضاف المحمدي، أن "الضغوط مستمرة من البرلمان والكتل السياسية على رئيس الوزراء للمضي بإنهاء العمل بالوكالات ضمن المدد المحددة بالبرنامج الحكومي"، لافتاً إلى أن "الملف كبير جداً ويتضمن الآلاف الدرجات الوظيفية والمناصب الخاصة، بالتالي فإن التحدي كبير وليس سهلاً وبحاجة إلى جهود وإرادة حقيقية لحسمه من قبل رئيس الوزراء".

### بغداد - الجورنال

أكد وزير التجارة، محمد هاشم العاني، أنه تم حسم موضوع "إجازات الاستيراد والتصدير" مع اللجنة الاقتصادية بإقليم كردستان، خلال الاجتماع الذي عُقد بين الطرفين، اليوم الأربعاء، وقال العاني، خلال مؤتمر صحفي، إن "اجتماع اللجنة الاقتصادية في إقليم كردستان، والذي كان على مستوى واسع، ناقش كل القضايا، بالإضافة إلى القضايا العالقة مع وزارة التجارة الاتحادية".

## العراق.. إتفاق مهم بين المركز والإقليم

وأضاف أن "الوفد كان مؤلفاً من مدراء عامين من الإقليم، وكان من المفترض أن يحضر وزير التجارة والصناعة في الإقليم، لكنه لم يحضر بسبب ظرف صحي صعب، فحضر المدراء العامون، وتناولت نقاشاتنا إجازات الاستيراد لغرو الشركات التابعة لوزارة التجارة في الإقليم".

وتابع قاتلاً: "توصلنا إلى نتائج مرضية، وتم حسم موضوع إجازات الاستيراد والتصدير ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، واتفقنا على توقيع محضر، وتقوم الشركة العامة

للمعارض العراقية الآن بتوقيعه مع المسؤول عن هذا الموضوع في المديرية العامة للتجارة في الإقليم" لافتاً إلى أن "هذا المحضر سيكون مكتملاً للقرار رقم 13 لسنة 2019 الصادر عن مجلس الوزراء بخصوص توحيد الإجراءات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وبذلك تكون قد غطينا كل القرار تقريباً".

وأردف وزير التجارة "قمنا بحل المعوقات والمشاكل التي برزت عندنا وفي وقت جيد جداً، ولم نتعرض إلى أي مشاكل مع الإقليم، لأن لغتنا واحدة وهي لغة التفاهم ونأمل أن

### بغداد - الجورنال

أكدت عضو لجنة النزاهة البرلمانية عالية نصيف، عزم اللجنة ارسال وفد إلى رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة، للحصول على موافقة في التعاون بين وزارة الدفاع واللجنة من أجل فتح ملفات الفساد السابقة في الوزارة.

وقالت نصيف، إن "أكثر أموال الدولة تم سرقتها عبر وزارات مهمة وحيوية ومن بينها وزارة الدفاع على اعتبار أن تركيز الموازنات السابقة كان للتسلح بسبب الحرب على الإرهاب وداعش"، مبيّنة أنه "خلال الاستجواب الذي قمت به بالدورة السابقة واستجابات أخرى جرت بنفس الملفات تم الوصول إلى نتائج بان هناك صفقات مريبة جرت في وزارة الدفاع".

وأضافت نصيف أن "لجنة النزاهة البرلمانية تبنت ملف الفساد بصفقات التسليح، حيث وجهت كتاب إلى وزارة الدفاع لتسليمها كافة عقود التسليح السابقة"، لافتة إلى أن "الوزارة اعتذرت على اعتبار أن تلك الملفات ترتبط بالجانب الأمني".

وأكدت نصيف أن "هناك وفد من لجنة النزاهة سيتباحث مع رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة، للحصول على موافقة في التعاون بين الوزارة واللجنة من أجل فتح ملفات الفساد السابقة بالوزارة".

يشار إلى ان هناك الكثير من الحديث قد حصل بالفترات السابقة، حول صفقات تسليح تحوم حولها شبهات فساد وهدر للمال العام من بينها اجهزة كشف المتفجرات والناقلات العسكرية الأوكرانية وطائرات التدريب الكورية وصفقات الاسلحة الجيكية وغيرها من صفقات التسليح التي شكلت حولها العديد من لجان التحقيق بالدورات السابقة.

# محكمة الأحداث تحذر من استخدام العصبات للأطفال في تنفيذ الجرائم

### بغداد - الجورنال

وقالت قاضي تحقيق محكمة الأحداث المركزية ندى عيسى إن "القضاء وجه محكمة تحقيق الأحداث المركزية المختصة بنظر قضايا الإرهاب بمتابعة كافة جرائم الأحداث في جانب الرصافة من العاصمة، ونظر الشكاوى التي تخصهم من الجرائم الأخرى، لتختصر الوقت وتحقق سرعة في حسم وإحالة الدعاوى للمحكمة المختصة بعد أن كانت سابقاً محكمة واحدة في جانب الكرخ تنظر كافة جرائم الأحداث في بغداد". وأشارت عيسى، إلى أن "محكمة تحقيق الأحداث المركزية محكمة تخصص سابقاً بنظر دعاوى الإرهاب فقط ما أكسبها احترافية ومهنية عاليتين وانعكس على واقع الأحداث في جانب الرصافة وسرعة حسم وإحالة دعاوهم".

وعن ارتفاع أعداد السرقات والجرائم بصورة عامة، ذكرت عيسى أن "استتباب الوضع الأمني في البلاد غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع نسب الجرائم الأخرى غير القتل والإرهاب، بسبب توجه الكثير من المستفيدين من زعزعة الأمن إلى القيام بجرائم أخرى أقل خطورة بعد تضيق الخناق عليهم من قبل الدولة والأجهزة الأمنية"، لافتة أن "أغلب السرقات والجرائم يكون منفذاها أو مشارك فيها متهما حدثاً تحت سن الثامنة عشر لقلّة الوعي وانتشار الامية ولاارتفاع نسب البطالة في البلاد".

وأكدت، أن "أغلب حوادث السرقة التي يقوم فيها الحدث هي حوادث أنية تنفذ دون تخطيط أو تنظيم مسبق، ولا تكون ذات قيمة مادية عالية، إذ تنفذ بصورة سريعة اما عن طريق الصدفة أو أثناء تأديته لعمل معين". أما عن العصبات المنظمة التي ينتمي إليها الحدث، اشارت عيسى إلى أن "الكثير من

بسحب دراجتي ليطلب مني قيادة دراجته التي تعمل وهو اقتاد دراجتي فتيبادلنا وعند احد مفرق الطرق انقطع جبل السحب لأجد نفسي بعيداً عن دراجتي المعطلة فهنا ارتأيت بان اقوم باخذ الدراجة التي تعمل بدل دراجتي المعطلة".

إفادة مدان حدث جاء فيها: "اني من مواليد عام 2002 ولم افكر بالسرقة الا ان الصدفة وما وقع امامي من عرض للمواد في احد المحال جعلني انتشلها دون علم البائع، والمصادفة الأخرى حين تعطلت دراجتي (التكتك) فتوقف لي رجل لمساعدتي وقام

الحوادث يكون ضمن أفراد العصابتة حدث بل أغلبها تكون بمشاركته، وتكون هذه الحوادث والسرقات منمظمة ومخططا لها مسبقا وتستهدف اماكن لها مردود مالي عال".

وعن هذه السرقات، ذكرت أنها حصلت على



وعن آلية استغلال الأحداث وطرق استدراجهم، أفادت القاضي عيسى بأن "أغلب الأحداث الذين يتم استدراجهم هم من الطبقة دون المتوسطة وفقراء الحال ويسكنون في المناطق الشعبية، إضافة أن أغلبهم يكونون تاركين للدراسة ولا يجيدون القراءة والكتابة، فيسهل استدراجهم وإغراؤهم بالمال".

وعن الأسباب الرئيسية التي تؤدي بالحدث لأخذ هذا المنحى أضافت عيسى أن "التأثير السلبي لانتشار الامية في البلاد وارتفاع نسب البطالة وزيادة اعداد المشردين في كافة المحافظات لها التأثير الأساس في ارتفاع نسب جرائم الأحداث كون اغلب المتهمين والمدانين من قبل المحاكم المختصة لا يجيدون القراءة والكتابة ولا يعملون ولم يخضعوا لأي دورات او تدريب من قبل وزارة العمل الشؤون الاجتماعية"، لافتة إلى "أنعدام دورات محو الامية ودورات التدريب المهني التي كانت تستهدف هذه الفئة المهمة من المجتمع لما لها من دور هام في تقليل وتحجيم توجه الشباب والأحداث نحو الاعمال الاجرامية".

ودعت عيسى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى "الاهتمام بموضوع دورات محو الامية والتدريبية، إضافة الى ضرورة تفعيل البناء التربوي والبرامج الوقائية للمشردين من خلال منح دور احتوائهم الاهتمام الكافي والدعم المادي اسوة بدور الايتام لدورها الهام في ارشاد فئة مهمة واساسية من فئات المجتمع".



التحرير  
07827824131  
العلاقات  
07827824135

info@journaliraq.com  
journaliraq@gmail.com

للتواصل مع سلسلة «منع من النشر» يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني  
topsecret@journaliraq.com

الاراء المنشورة تعبر عن كتابها والتي تدرج تحت مظلة الحرية الصحفية ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجورنال  
يومية سياسية اقتصادية متنوعة